

كل فتاة بملوكها معجبة

باسل طلوبى

عندما يذوق الناسوة وأذواق المارقة.. عنوان عرض سينيتكه الأردنيون طويلاً.

غير قانون محفف شلت أحزاب ونقابات ومعارض وحرابات في تغريبه.

وفي الحصالة، كانت غالبية فرقاً غربوا، بينما كانت الوسيلة التي جرت العادة ملأة

بجمجم الكوميديا السوداء، كلها، غير أن المفارقة تزداد تعقلاً عندما تتسلل نظرية

افتشر عن المرأة، من قبور الكوميديا أيضاً، عندما افلحت بطلنا الصيف إيهاد في

قلب إيهاد، وكانت القافية التي ذكرت المرأة، ذاتاً، في آخرها،

للسنة الأولى من العرض،

فيما افتقرت بـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

عبدالله الثاني والخروج من المأذق

لپیس اندونی

ما يطلبه الأردنيون
ليس بالكثير، لكن
لاستهتار بمعطاليهم
فقد هم الثقة
الدولة، فكيف يُنْتَظِرُ
منهم قبول رواية
لتآمر على الحكم؟

بن سلمان، وصهر الرئيس الأميركي السابق ومستشاره، جاريد كوشنير. تعددت الروايات المنسوبة، لكن أكثرها واقعية أن عوض الله وحسن بن زيد انضما إلى نادي الملك، بحجة الأول بإبعاده عن الملك، وتذمر الثاني من تهميش عائلته التي قدمت شهداء للأردن، أبرزهم شقيقه التقى الشريف علي بن زيد الذي سقط في انفجار في معركة أميركي في أفغانستان عام 2010، لكن رصد أحاديث الرجلين، وعلاقتها مع الأمير حمزة، ليست كافية لإثبات تهمة التام، فعوض الله قريب من العائلة الهاشمية منذ شبابه، بحكم علاقته والده بالملك حسين الذي طلب منه الحضور إلى الأردن بعد تخرجه من جامعة لندن للاقتصاد، وعمله في شركات استثمارات مالية كبيرة هناك. وإحالة الاثنين إلى محكمة أمن الدولة، غير المعترف بأحكامها دولياً، سوف تبقى الشكوك قائمة، إلا في حال إبراز بينات واضحة وعلنية لا ليس فيها، فإذا ثبت توzerهما مع الأمير حمزة بقضية «الفتنة»، فإدانة عوض الله والشريف حسن تعنى إدانة الأمير حمزة نفسه، وهذا يدخل الديوان الملكي في دوامة جديدة.

صحيح أن فئات واسعة من الأردنيين تطالب بمحاكمة عوض الله لدوره في عملية خصخصة الموارد والثروات الاستراتيجية، لكن التحقيق الجنائي بالشخصية محظوظ، إذ سيطالع عشرات الشخصيات، خصوصاً أن الاتفاقيات مع مؤسسات دولية على حصر بيع مؤسسات تم إقرارها قبل مرحلة وصول عوض الله إلى مركزه المنتفذ قرب الملك عبد الله. وقد يصدق كثيرون أي شيء عن عوض الله، لكن فئات واسعة سترفض ما يدين الأمير

اللو همساً، عن رأيه بولاية العرش التي سبمت لابنة الحسين من دون نقاش أو ورودة. وتوجيه تهم خطيرة إلى كل من رئيس ديوان الملكي الأسبق، باسم عوض الله، الشريف حسن بن زيد، مفادها التحرير على نظام الحكم، هي أيضاً رسائل ليس إلى المسؤولين سابقين يرى القصر أنهم تمادوا في انتطافول على الملك، ولكنها أيضاً رسالة إلى بن وراءهم، طبعاً إذا كانت هناك أدلة تثبت أن بن وراءهم هما ولـي عهد السعودية، محمد

أصبح من نافلة القول إن المطلوب في الأردن مصالحة وطنية، يبادر إليها الملك عبدالله الثاني، تبدأ بإطلاق حوار وطني عن إصلاحات سياسية واقتصادية، وحتى دستورية، لبدء الخروج من الأزمة التي تعصف بالأردن منذ سنوات، لكن قضية الأمير حمزة وتفاعلاتها جعلت هذه المصالحة مطلبًا ملحاً، وهي أيضًا تتطلب الخروج من ورطة اتهامات التامر التي هرت ثقة الأردنيين بصدقية مؤسسات الدولة، فتأكيدات الملك عن «وأد الفتنة» ليست كافية، ذلك أن الأسئلة ما تزال مطروحة، والشكوك قائمة، خصوصا مع حظر النشر، المفهوم في سياق عدم جواز نشر محاضر التحقيق، لكن استثناء صحافيي أبرزهم فهد الخيطان، المقرب من الديوان الملكي، جعل المسألة برمتها تبدو مسلسلا يتغير كتاب السيناريو فيه يوميا، إلى أن تُقدّم تتابع السردية قيمتها، خصوصا أن الديوان اختار من خلال خيطان، إملاء حدود الإصلاح على الشعب الأردني، كأنه يخبرنا بما هو مسموح وغير مسموح، قبل أن يبدأ حوار حقيقي، هذا إذا فتح حوار بهذا.

هذه بداية سيئة، إذا كان ما يريد الديوان الملكي أو ينويه، من وضع سقوف لمطالب إصلاحية محددة، في وقت ما تزال تداعيات قضية الأمير حمزة مستمرة، ما يستوجب معالجة جدية وعادلة ومحنة، خصوصا أن الروايات المتباينة التي اهتمت بالأمير بالضلوع في مؤامرة، وإن كانت اللهجة الرسمية تبدلت من الإعداد لساعة الصفر

هل تندلع ثورة أخرى في سوريا؟

حسين عبد العزيز

العوامل ما فوق الاقتصادية، فإذا كانت الشهوات الاقتصادية فعلا هي الأشد ضراوة وثباتا، فإنها ليست الوحيدة، ولا هي الأقوى على المدى الطويل، وهي لن تشكل المعاوز الأكثر خصوصية للنفس البشرية، خصوصا في الحق التي تهيمن فيها العاطفة الدينية. ثم لاحظ أن في مواجهة الأحداث الاقتصادية، أو بالتوالzier معها، لا ترى على الدوام القرارات الحرجة الإرادية فحسب، بل أيضاً أبنية روحية ذات أهمية كونية مطلقاً، وليس في وسعنا أن ننفي عنها واقعاً هو في أدنى الأحوال سوسيولوجي. وما يهمنا في دراسة بلوخ أن العوامل المؤثرة في الفعل الاحتجاجي على المدى الطويل ليست اقتصادية، بل روحية، لأنها تعتبر الأكثر خصوصية للنفس البشرية. ولا يعني ذلك أن الدين هو الحافز الرئيسي للثورات المعاصرة، فالرزاقي من أختلف، والأشر الديناني المهيمن على المخيال الإنساني قد تراجع. تماشياً مع هذا، تذهب دراسات حديثة إلى أن العنف لا يشكل سبباً للاحتجاج، وهنا يتتسائل إيمانويل فالرشتلين، ما الذي يحشد التأييد الشعبي؟ لا يستطيع المرء القول إن ذلك يعتمد على درجة القمع، فالقمع من الثوابت التي أغلب الأحيان، وهو بالتالي لا يفسر كيف

لأنهيار الحاصل في الاقتصاد والخلل الكبير بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج. وقد وصلت الأوضاع في مناطق سيطرة نظام إلى نقطة الصفر الاقتصادي، مع دع adam كل مقومات الحياة التقليدية. وعجز اللايين السوريين عن تأمين قوت يومهم، وإذا ما اعتمدنا الرؤية марكسية الجديدة التي تضع العوامل السياسية إلى جانب العوامل الاقتصادية، تصبح الحالة الاجتماعية السورية أقرب إلى الانفجار، فثمة انسداد في بنية الفوقية (سياسي) وثمة انسداد يقابلها في البنية التحتية (اقتصادي).

لكن التاريخ الاقتصادي والسياسي لمجتمعات، وهذا الدراسات السياسية.

سوسيولوجية الحديثة، تجاوزاً مسألة التوازن بين الانسداد الاقتصادي، السياسي والفعل الاحتجاجي. وقد بنت الدراسات القفارنة الحديثة أن ثورات كثيرة اندلعت في كل أوضاع اقتصادية مريحة، في حين لم تشهد بلدان أخرى حرّكات احتجاجية، على رغم من أوضاعها الاقتصادية المزرية. وفي دراسته لشخصية توماس مونتسر، قائد ثورة فلاحين في المائة عام 1525، شدد الفيلسوف ماركسي أرنست بلوخ (1885 - 1977) على

بلغة الماركسيّة التقليديّة، تكون البنيّة الاقتصاديّة التحتية الدافع والمحرك الرئيسي للسلوك السياسي والثقافي والأيديولوجي داخل منظومة العلاقات الاجتماعيّة السياسيّة. وبهذا المعنى، تنشأ الحركات الاحتجاجية بأساس نتائج وضع اقتصادي ما فرض نوعاً من العلاقة بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج ويؤدي الخلل في العلاقة بين هذه وتلك إلى حدوث ثورة، وكم من دراسة ماركسيّة أكدت، منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، على أهميّة العامل الاقتصادي في تفسير السياسي، وكان الثاني امتداد حتمي للأول. ومع أن هذه الصيغة لم تعد مقبولة لدى الماركسيين الجدد (غرامشي، التوسيير، سور)، كون حتمية النموذج الإنتاجي لا تلعب دورها كاملاً إلا في لحظات تاريخية نادرة، فإنّ بعد الاقتصادي ظلل له الأولوية مع العوامل الأخرى السياسيّة والثقافية. ووفق هذه المقاربة، يبدو الوضع الاجتماعيّ السياسي في سوريا قاب قوسين أو أدنى من الانفجار نحو اندلاع حركة احتجاجية جديدة، نتيجة

فرنسا... التضييق على المسلمين لكسب الانتخابات

عمر العرابط

ظهورت أحدث
سلطات الرأي
معظم الكتلة اليمينية
في الوسط الفرنسي،
وأصبحت تمثل حوالي
70% من الأصوات

وال المسلمين، خصوصاً وقد أصبحوا يشكرون في مخارات فرنسيين كثريين ذلك الصنف من المهاجرين الذي أبى الاندماج، واستنكف عن النذوبان في المجتمع، وامتنع عن الانخراط فيه وحافظ على ثقافته الأصل، ثم رفض الانصياع إلى قانون الأغلبية والرطوش إلى مطلباته، فعزل نفسه وانفصل جاهراً بانفصالة، ومطالباً باحترام خصوصياته. يتجلّى رفض هذه الخصوصية في مواقف عديدة ذات طابع سياسي عنصري صرف، وإن تخفّت وراء أساليب أخرى، حيث يتم رفض إعطاء تراخيص بناء المساجد أو المدارس الخاصة بحجّج واهية. وبما أن الدولة علمانية، وتفقّد نظرياً أمام جميع الأديان وجميع المواطنين على المسافة نفسها، فإن القانون لا يمنع بناء دور العبادة، ولا إنشاء المدارس الدينية. ولذلك يصبح التذرّع بوجود مشكلات تقنية وعدم احترام معايير السلامة، أو عدم وجود مواقف كافية للسيارات، هو الملاجأ، فيتوقف المشروع، إذا كان أصحابها ذوي عزيمة قوية، فيلجاون إلى القضاء لينصفهم، إذ لا تتصدّم الادعاءات الباطلة أمام المحاكم، هذا ما وقع أخيراً يوم 9 إبريل / نيسان الجاري، حين أصدرت المحكمة الإدارية في غرونوبل (جنوب شرق فرنسا) حكماً لصالح جمعية إسلامية ذات أصول تركية، توجّد في مدينة ألبيير فيل الساحرة وأحدثت عدّة هزّات في المدينة على

في أفق الانتخابات الرئاسية والتشريعية في فرنسا العام المقبل، ومع قرب الانتخابات الجمهورية في أواخر شهر يونيو / حزيران المقبل، وفي ظل أزمة صحية متفاقمة، صوت مجلس الشيوخ الفرنسي يوم الإثنين، 12 إبريل / نيسان الحالي، على تعديلات لتنديد بـ«الإجراءات الوراءة في مشروع قانون «تعزيز احترام مبادئ الجمهورية»: توسيع منع الحجاب الإسلامي، منع المحجبات من مرافقة أبنائهن في الرحلات المدرسية أو المشاركة والتنافس في الألعاب الرياضية. حظر ليس البوركيني في المسابقات، حظر رفع الرايات الأجنبية داخل البلديات خلال حفلات الزواج، منع الصلاة في الجامعات، حرمان الوالدين من الإعانت الأسرية في حالة التغيب. كما تمت إعادة تعريف القانون بإضافة جملة «ـ ومكافحة التزعزعات الانفصالية»، في رجوع إلى المسمى الأصلي الأول. تأتي هذه التعديلات من مجلس الشيوخ الفرنسي الذي يسيطر عليه حزب الجمهوريين اليميني في إطار سباق محموم لكسب أصوات الناخبين، فمعظم الأحزاب السياسية الفرنسية تحاول استعمال الناخبين، عبر اتخاذ مواقف شعبوية تحظى بالدعم الجماهيري، فتقمم وعود الإصلاح والتغيير مع التركيز على الملفات الأساسية التي تحظى باهتمام